Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 368-397
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.23

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Evaluating the compliance of internal audit units with electronic payment regulations: A study in a sample of electronic payment companies in the Iraqi environment

Elham Mohammed Wathiq Al-Obaidi* [A], Nihad Krom Yas [B], Mona Kamel Hamad [C]

[A] College of Administration and Economics/Iraqi University

[B] Diwan of Financial Control

[C] Al-Nahrain University, College of Business Economics

Keywords:
Internal auditing – Electronic payment controls – International internal auditing standards

Article history:

Received	13 Oct. 2025
Received in revised form	15 Oct. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Elham Mohammed Wathiq Al-Obaidi
College of Administration and Economics/Iraqi University

Abstract: This research aims to study the relationship between internal audit procedures and their impact on enhancing compliance with electronic payment controls. It also analyzes the role of audit procedures in identifying potential risks that may face the electronic financial system. To achieve these objectives, the research employed a deductive approach for the theoretical aspect and an inductive approach for the practical aspect. This involved analysis and evaluation based on a checklist developed by the International Smart Card Company. The results of compliance with applicable electronic payment controls were analyzed using the SPSS and AMOS statistical software programs.

The research reached several conclusions, most notably that the relationship between internal audit procedures and electronic payment controls is fundamental and crucial. This relationship contributes to enhancing the effectiveness of financial systems and ensuring the protection of electronic transactions from risks within the economic unit. The researchers recommended several measures, the most important of which is that the electronic payment companies included in the research sample should strive to develop and update their internal audit procedures for electronic payments to control and address current risks and anticipate future risks, especially when the ratios are unacceptable.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 368-397
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.23

تقييم التزام وحدات التدقيق الداخلي بضوابط الدفع الإلكتروني: دراسة في عينة من شركات الدفع الإلكتروني في البيئة العراقية

الهام محمد واثق العبيدي
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة العراقية

نهاد كروم ياس
ديوان الرقابة المالية

منى كامل حمد
كلية اقتصاديات الاعمال
جامعة النهرين

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين إجراءات التدقيق الداخلي وأثرها في تعزيز الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني، وتحليل دور إجراءات التدقيق في الكشف عن المخاطر المحتملة التي قد تواجه النظام المالي الإلكتروني، ولغرض تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الاستنباطي للجانب النظري والمنهج الاستقرائي للجانب العملي وذلك عن طريق التحليل والتقييم بالاعتماد على قائمة فحص (للشركة العالمية للبطاقة الذكية) وتم تحليل نتائج الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني النافذة وفق البرنامج الإحصائي (SPSS) و(AMOS).

وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها، أن العلاقة بين إجراءات التدقيق الداخلي وضوابط الدفع الإلكتروني تشكل محوراً أساسيا ومهماً، إذ تسهم هذه العلاقة في تعزيز فعالية الأنظمة المالية وضمان حماية العمليات الإلكترونية من المخاطر في الوحدة الاقتصادية، وقد أوصى الباحثون بعدد من التوصيات أهمها قيام شركات الدفع الإلكتروني عينة البحث بالعمل على بذل الجهود في تطوير وتحديث إجراءات التدقيق الداخلي للدفع الإلكتروني للسيطرة ومواجهة المخاطر الحالية والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية وخصوصاً عندما تكون النسب غير مقبولة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، ضوابط الدفع الالكتروني، معايير التدقيق الداخلي الدولية.

المقدمة

في الوقت الحالي يعد الدفع الإلكتروني من أبرز وأهم الأنشطة التي يستخدمها الفرد في مجال المعاملات المالية لتبسيطها وتسريعها عما كانت عليه في السابق، وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في الاستخدام على مستوى الأفراد والشركات على حد سواء التي ساعدت على النمو الاقتصادي للبلد. ومع تنامي هذا النوع من العمليات المصرفية، أصبحت الحاجة إلى ضمان أمان وفعالية هذه المعاملات أكثر إلحاحًا، مما يستدعي ضرورة مراقبة وتقييم الالتزام بالضوابط التي يصدرها البنك المركزي العراقي والجهات ذات الاختصاص والسياسات المتبعة من قبل الشركات الخاصة بالدفع الإلكتروني. ومن هنا، يتضح الدور البالغ لإجراءات التدقيق الداخلي في تقييم مدى التزام شركات الدفع الإلكتروني بهذه الضوابط.

ومن خلال اجراء المقابلات الشخصية مع المستخدمين وكذلك المقابلات الشخصية مع موظفين شركات الدفع الالكتروني عينة البحث برزت مشكلة البحث بوجود ضعف لدى شركات الدفع الإلكتروني بالالتزام بالضوابط والإجراءات النافذة ولا يوجد إجراءات محددة وثابتة للتدقيق الداخلي لتقييم التزام تلك الشركات بالضوابط المعتمدة وهذا الضعف سيؤثر بشكل كبير على انسيابية تقديم هذه الخدمات للمستفيدين وقد تتعرض محافظهم الإلكترونية للانتهاك أو قد يتم استخدام هذه الخدمات لعمليات غسل الأموال (على سبيل المثال لا الحصر).

وعليه تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي كأداة رقابية فاعلة تسهم في تقييم وضمان التزام الشركات والمؤسسات بالقواعد والمعايير الصادرة التي تحكم عمليات الدفع الإلكتروني. يشمل ذلك التحقق من صحة وسلامة العمليات المالية الإلكترونية، وضمان عدم وجود أي تجاوزات أو مخالفات قد تعرض المؤسسة لمخاطر قانونية أو مالية، كعمليات غسل الأموال.

وعليه سيتم تقسم البحث على أربعة مباحث يختص المبحث الأول بمنهجية البحث والدراسات السابقة، في حين يعنى المبحث الثاني بالإطار النظري للبحث وخصص المبحث الثالث للجانب التطبيقي والذي يتناول نبذة عن الشركة عينة البحث وقائمة الفحص الخاصة بإجراءات التدقيق الداخلي لشركات الدفع الإلكتروني وتحليل النتائج في حين تضمن المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها في البحث.

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة واسهامة البحث الحالي

يناقش هذا المبحث كلاً من منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة من خلال مناقشة منهجية البحث التي تمثل المسار الميداني والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختبار الموضوعي لفرضياته وتحقيق أهدافه، وعرض عدد من الدراسات والبحوث المحلية والعربية وكذلك الأجنبية والتي لها علاقة بموضوع البحث ووفق الفقرات الآتية:

1-1. مشكلة البحث: يعد التدقيق الداخلي لأي مؤسسة ذو أهمية فائقة لما له من دور فعال في مراجعة العمليات المالية والإدارية والتشغيلية لخدمة الأهداف التي وجدت من أجلها تلك المؤسسة من خلال قياس وتقييم وسائل الرقابة التي تستخدمها ومن ضمن تلك المؤسسات شركات الدفع الإلكتروني، ومن خلال التطورات الحاصلة للعمليات المالية ومن ضمنها التحول من عملية الدفع النقدي إلى عملية الدفع الإلكتروني عن طريق الأنظمة الإلكترونية المستخدمة من قبل الشركات كافة مما أدى إلى صعوبة تتبع حركة الأموال والرقابة والسيطرة عليها دون وجود إجراءات وضوابط محددة ومن أعلاه برزت مشكلة البحث بوجود ضعف لدى شركات الدفع الإلكتروني في الالتزام بالضوابط والإجراءات النافذة ولا يوجد إجراءات محددة وثابتة للتدقيق الداخلي لتقييم التزام تلك الشركات بالضوابط المعتمدة وهذا الضعف سيؤثر بشكل كبير على انسيابية تقديم هذه الخدمات للمستفيدين وقد تتعرض محافظهم الإلكترونية للانتهاك أو قد يتم استخدام هذه الخدمات لعمليات غسل الأموال مثلاً.

مما تقدم أعلاه يمكن بيان الأسئلة البحثية الآتية:

1. هل توجد إجراءات محددة لدى وحدات التدقيق الداخلي في شركات الدفع الإلكتروني لتقييم ومراقبة انشطتها في البيئة المحلية؟
2. هل إن شركات الدفع الإلكتروني ملتزمة بالضوابط المحددة من قبل الجهات الإشرافية والرقابية في البيئة المحلية؟

2-1. أهمية البحث: يتناول هذا البحث جانب مهم من جوانب التطور الحاصل لعمليات الدفع الإلكترونية ومدى التزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية المعمول بها وعليه فأن أهمية هذا البحث تكمن في الآتي:

أ. رفد الأدبيات المحاسبية بموضوعة الدفع الإلكتروني قدر تعلق الأمر بإجراءات التدقيق الداخلي لأنشطتها.

ب. بيان نقاط القوة والضعف بالضوابط والإجراءات المعمول بها من قبل شركات الدفع الإلكتروني لغرض تحسين أدائهم.
ج. إعطاء تصور كافي للجهات الرقابية والمتعاملين كافة مع أنشطة الدفع الإلكتروني عن ماهية الجدوى من تحسين إجراءاتها وضوابطها.

1-3. أهداف البحث: يهدف البحث إلى أمور عدة منها:

أ. بيان أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات كافة (العامة، الخاصة).
ب. بيان دور التدقيق الداخلي في مساعدة الإدارة العليا في تقييم الضوابط الرقابية.
ج. تشخيص مدى مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني للشركات المقدمة لهذه الخدمات.
د. تحديد مدى فاعلية إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم شركات الدفع الإلكتروني في البيئة المحلية.

1-4. فرضية البحث: يستند البحث على الفرضية الرئيسة الآتية:

(لا يوجد دور لإجراءات التدقيق الداخلي في تقييم الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني للشركات التي تمارس أنشطتها في البيئة المحلية)

ويتفرع منها الفرضتين الفرعيتين الآتيتين:

1. لا يوجد علاقة ارتباط بين إجراءات التدقيق الداخلي وبين عملية تقييم الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني.
2. لا يوجد تأثير لإجراءات التدقيق الداخلي في تقييم التزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية المعمول بها.

1-5. منهجية البحث وأدوات جمع البيانات: يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري وذلك بالاستعانة بالقوانين واللوائح والأنظمة الصادرة من السلطات التشريعية والجهات المختصة والكتب العربية والأجنبية والرسائل والإطاريح الجامعية والدوريات والمجلات العلمية والدراسات والبحوث المنشورة في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت)، أما الجانب العملي فقد اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال إعداد قائمة فحص واستخدام المقابلات الشخصية، والاعتماد على التقارير والتعليمات والتشريعات من البنك المركزي العراقي فيما يتعلق بضوابط الدفع الإلكتروني، لشركات الدفع الإلكتروني.(عينة البحث).

1-6. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بشركات الدفع الإلكتروني كافة في البيئة المحلية أما عينة البحث فتتمثل بـ (الشركة العالمية للبطاقة الذكية) إذ تم اختيار تلك العينة من شركات الدفع الالكتروني وذلك لكثرة استخدام خدمات تلك الشركات فضلا عن الاستجابة من قبل ادارة هذه الشركة للباحث.

1-7. حدود البحث:

1. الحدود الموضوعية: سيتناول هذا البحث دور إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم مدى الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني من قبل شركات الدفع الإلكتروني في البيئة المحلية.
2. الحدود المكانية: دراسة واختبار التزام عينة من شركات الدفع الإلكتروني في البيئة المحلية بالضوابط الرقابية المعمول بها.
3. الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية خلال السنة 2024.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 368-397
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.23

1-8. المخطط الإجرائي للبحث: يمكن توضيح المخطط الإجرائي للبحث وفق الشكل أدناه:

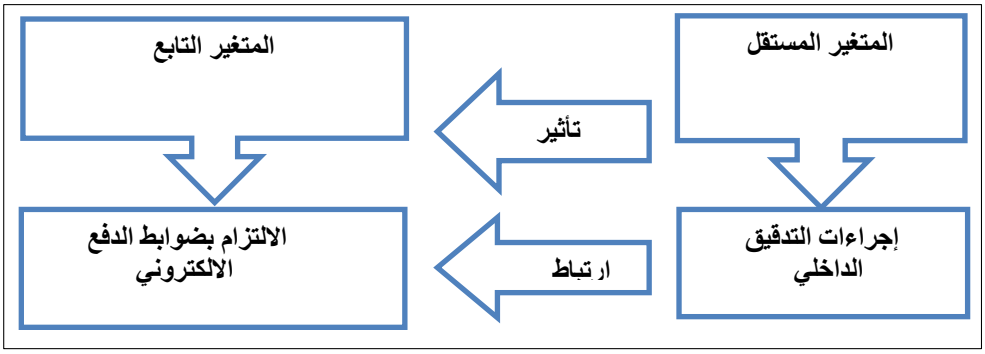

شكل (1): المخطط الاجرائي للبحث

المصدر: من اعداد الباحثين.

1-9. الدراسات السابقة: سيتم في هذه الفقرة بيان أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع وكالآتي:

1. دراسة (الشمري:2019) رسالة ماجستير/العراق	
عنوان البحث	تأثير مخاطر التسوية الإجمالية الآنية في الأداء المصرفي بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف/مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /جامعة بغداد
هدف البحث	بيان مفهوم نظام التسوية الإجمالية الآنية، مخاطر نظم الدفع والتسوية، مفهوم السيولة، مفهوم الأداء المصرفي
منهج البحث ووصف الجانب العملي	اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي للجانب النظري والمنهج الاستقرائي للجانب العملي في معالجة مشكلة البحث وقد تم تحديد مجتمع البحث من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي، والتي من خلالها تم حصر جميع المصارف الخاصة العاملة في العراق، والمشاركة في نظام التسوية الإجمالية(RTGS)التي يعمل عليها البنك المركزي العراقي، وتم اختيار عينة ممثلة بكلٍ من مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل ومصرف الاستثمار العراقي والمصرف المتحد للاستثمار والتنمية فضلاً عن دائرة المدفوعات في البنك المركزي العراقي.
أهم الاستنتاجات	تواجه المصارف انعدام مقاييس ومعايير خاصة بمخاطر نظم الدفع والتسوية الإلكترونية التي قد تتعرض لها المصارف ولا سيما في ظل التطورات التكنولوجية
أهم التوصيات	ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالاهتمام بنظام التسوية الإجمالية الآنية من خلال تحديث هذا النظام وتطويره، والعمل على تفعيل الآليات غير المفعلة، إذ يعد هذا النظام من أهم القنوات لتسوية الأموال بين المؤسسات المالية المصرفية

2. دراسة (ALSAJI:2019) بحث مجلة جيهان/أربيل- العراق	
عنوان الدراسة	The Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City دور طرق الدفع الإلكتروني في تسهيل المعاملات المالية في مدينة أربيل /قسم المالية والمصرفية جامعة جيهان – أربيل إقليم كردستان العراق
هدف الدراسة	من خلال ظهور التجارة الإلكترونية أدى إلى خلق احتياجات مالية جديدة لا يمكن تلبيتها في كثير من الحالات بشكل فعال عن طريق أنظمة الدفع الإلكتروني التقليدية، إذ تقوم جميع الأطراف المهتمة باستكشاف أنواع مختلفة من أنظمة الدفع الإلكتروني لذلك عملت على إعداد بحث حول مدى تنوع وتوفر وسائل الدفع الإلكتروني وإصدار العملة الإلكترونية في أربيل.
منهج البحث ووصف الجانب العملي	اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي للجانب النظري والمنهج الاستقرائي للجانب العملي واعتمدت عينة الدراسة على ثلاثة مصارف وهي(جيهان، رت، جبيل) واستخدم الباحث في الجانب العملي الاستبانة الموزعة على (40) استبياناً وقد تم جمع(31) استبياناً منها فقط صالحة للتحليل الإحصائي في الجانب العملي، وقد تم الاعتماد على الاستبانة التي تم تصميمها على مقياس(ليكرت) خماسي الأبعاد.
أهم الاستنتاجات	اظهرت النتائج ان البنوك تهتم بشكل كبير بطرق الدفع الإلكتروني لجذب أكبر عدد من العملاء والعمل على تحسين خدمات العملاء، وتقتصر عملية الدفع الإلكتروني فقط على العملاء الذين لديهم قدرة جيدة على التعامل مع الإنترنت.
أهم التوصيات	على البنوك الاهتمام بإصدار وسائل للدفع الإلكتروني جديدة وحديثة ومتابعة التطورات في هذا المجال لجذب العملاء الجدد في الأسواق العالمية وعلى البنوك والمؤسسات التخصصية الأخرى إجراء برامج توعية للعملاء في هذا المجال وذلك لأهمية وسهولة الاستخدام لوسائل الدفع الإلكتروني في المعاملات المالية في الأسواق المحلية والعالمية..
3. دراسة (راضي، 2019): بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد/ العراق	
عنوان البحث	ضوابط الرقابة الداخلية في نظام المدفوعات الإلكتروني ونظام تبادل المعلومات الائتمانية - دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية/ مجلة الإدارة والاقتصاد
هدف البحث	يهدف البحث إلى دراسة تأثير نظام المدفوعات الإلكتروني ونظام تبادل المعلومات الائتمانية ومقارنة تأثيرهما فيما بين المصارف العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية
منهج البحث ووصف الجانب العملي	اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي للجانب النظري والمنهج الاستقرائي للجانب العملي وتم اختيار عينة البحث التي تتكون من البنك المركزي العراقي الذي يعد مالكاً للنظامين والمسيطر عليهما والمراقب على أعمال جميع المصارف، وتم اختيار كل من مصرف الخليج التجاري، والمصرف المتحد للاستثمار، والمصرف الزراعي التعاوني، وقد قامت الباحثة بتصميم الاستبانة

	المعدة لغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته للوصول إلى معرفة مدى تطبيق المصارف عينة البحث لضوابط الرقابة الداخلية من إجراءات عامة، وإجراءات على التطبيقات، وأمن وحماية تلك التطبيقات وهي إجراءات مقترحة على وفق الأدلة والمعايير والإرشادات والأطر الدولية، وقد تم جمع وتحليل بيانات الاستبانات الموزعة على 89 مفردة من مفردات عينة البحث والمتمثلة بمدراء أقسام (المدفوعات، والائتمان، والحاسبات، والرقابة والتفتيش) لكل مصرف
أهم الاستنتاجات	أهمها وجود ضوابط رقابة داخلية لم تتطور على الرغم من تطور نظام المدفوعات الإلكتروني ونظام تبادل المعلومات الائتمانية وتكون نسبة ذلك الضعف متفاوتة بين المصارف عينة البحث إلا أنها الأقوى في البنك المركزي العراقي لكونه المالك للنظامين
أهم التوصيات	وقد أوصت الباحثتان بإمكان المصارف اتباع الأدلة والمعايير والإرشادات الدولية لإجراءات الرقابة الداخلية المقترحة من قبل الباحثتان لنهوض المصارف العراقية بواقع تدقيق نظمها الإلكترونية للتقليل من مواطن الضعف فيها.

1-10. تحليل الدراسات السابقة وإسهامة البحث العلمي

أولاً. مناقشة ما تم التركيز عليه في الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية: تطرق الباحثون في الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية على بعض الأمور المعرفية المتعلقة بمتغيرات الدراسات ذاتها، إذ ركزت دراسة (بعوج، 2015) ودراسة (راضي، 2019) على متغير التدقيق الداخلي وأدواره في تفعيل عملية اتخاذ القرارات من قبل الإدارة العليا باعتباره جهة ساندة للإدارة العليا في عملية توفير المعلومات المطلوبة ومساعدتها في اتخاذ القرارات وكذلك الدور الآخر في إدارة المخاطر في العمل المصرفي في البيئة المحلية وإنجاز المعاملات بتكاليف أقل وكذلك دور التدقيق الداخلي في ظل الأزمات البيئية ومنها جائحة كرونا ومدى تأثر الاقتصاد بهذه الأزمات وكذلك دوره في الرقابة على التجارة الإلكترونية وأن تقوم الحكومة بتنظيم الطرق التي يتم التعامل بها من قبل الشركات مع العملاء، أما دراسة (الشمري، 2019) ودراسة (ALSAJI, 2019) فقد تم من خلالها التطرق إلى مفهوم التسوية الإجمالية الآنية التي تقوم في البنوك المركزية ومدى تعرض هذه التسويات إلى مخاطر جمة والمتعلقة بنظام ووسائل الدفع الإلكتروني ومنها مخاطر فشل اتمام العلميات بين المصارف وكذلك بيان أثر خدمة التوطين للرواتب في تعزيز الميزة التنافسية بين المصارف وذلك من خلال جودة الخدمة المقدمة للزبائن عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية.

ثانياً. أوجه التشابه بين الدراسة الحالية وبين ما تناول الباحثون بالدراسة السابقة: وفق ما تم عرضه في الفقرة السابقة من بيان ما ركزت عليه الدراسات السابقة من دراسات محلية وعربية وأجنبية وبيان أهم ما تناولته تلك الدراسات، سيتم إيضاح بعض أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والبحث الحالي وكالآتي:

1. ركزت بعض الدراسات السابقة على دور التدقيق الداخلي وإجراءاته في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية ومتابعة أنشطتها.

2. تناولت البعض من الدراسات السابقة والحالية أهمية تفعيل الأنظمة الحالية من خلال سن القوانين الملائمة لتنظيم أنشطة شركات الدفع الإلكتروني وأهمية تحسين أدائها.

ثالثاً. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: بعد أن تم الإفادة من الدراسات السابقة في الجانب النظري للبحث وذلك كونها تمثل أبرز ما تم بيانه من تعريفات وأهمية والأهداف الخاصة بمتغيرات البحث يمكن بيان أهم ما يميز الدراسة الحالية وكالآتي:

1. بيان دور التدقيق الداخلي في تقييم الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني بالأخص في ظل بيئة العمل غير مستقرة.
2. تعزيز قدرات موظفي التدقيق الداخلي فيما يخص مواكبة التطورات الحاصلة في مجال التحول الرقمي وتهيئة الكوادر الكفؤة بهذا المجال.

ووفقاً لما تم عرضه في هذا المبحث من المتغيرات البحثية وما يتعلق بها من المفاصل المنهجية وأهم الدراسات السابقة التي عرضت بعض المرتكزات المعرفية المتعلقة بموضوع البحث الحالي سيتم في المبحث اللاحق التركيز على عرض الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيرات البحث ووفقاً لما ورد في منهجيته.

الإطار النظري للبحث

المبحث الثاني

مدخل نظري لوصف إجراءات التدقيق الداخلي ودورها في تقييم الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الجانب النظري للتدقيق الداخلي بشكل عام والمتمثلة بأهم التعاريف الخاصة بالتدقيق الداخلي فضلا عن أهداف التدقيق الداخلي والمتمثلة بأهمية التعرف على كافة المخاطر التي تواجه الوحدات الاقتصادية وكذلك كفاءة العمليات لتحسين وتطوير الاقتصاد فضلاً عن أهمية التدقيق الداخلي بضوابط الدفع الالكتروني وفي بيان مدى تنفيذ تعليمات وتوجيهات الإدارة العليا والذي يعد ممثل عنها في العمليات التشغيلية من ناحية مدى امتثال شركات الدفع الالكتروني لضوابط الدفع الإلكتروني وأبرز الصعوبات التي تواجه شركات الدفع في تنفيذ ضوابط الدفع الإلكتروني ومدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية في شركات الدفع الالكتروني لتحسين الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني.

2-1. تعريف التدقيق الداخلي: للتدقيق الداخلي مجموعة من التعريفات وفق ما تطرقت إليه المنظمات المهنية من منظورها وعلى فترات زمنية متعاقبة والجدول أدناه يوضح تلك التعاريف وكالآتي

جدول (1): تعريفات التدقيق الداخلي

التسلسل	جهة إصدار التعريف	التعريف
1	معهد المدققين الداخليين (IFAC, 2001: 213)	" وظيفة مستقلة تعمل على التقويم داخل المؤسسة، الهدف منها مساعدة الأفراد في المؤسسة للعمل على تنفيذ المسؤوليات المناطة بهم بفاعلية من خلال تزويدهم بـ (التحليل والتقويم التوصيات والمساعدة عن طريق المشورة والمعلومات المطلوبة للمساعدة في تقديم المعلومات والمشورة لفحص الأنشطة)، ويهدف هذا التعريف إلى توفير رقابة فعالة بكلفة أقل.

التسلسل	جهة إصدار التعريف	التعريف
2	(Nzechukwu 2016: 6)	إن وظيفة التدقيق الداخلي توفر لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق التأكيدات حول استمرارية الوحدة والاقتصادية وكذلك يساهم في وضع الاستراتيجيات الخاصة للوحدة الاقتصادية وتقديم المشورة للإدارة العليا لغرض التحسين المستمر واتخاذ القرارات المناسبة مع مراعاة تقيم الوحدة الاقتصادية
3	(بحاش، 2017: 4).	عرف المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية (IFACI) التدقيق الداخلي عبارة عن وظيفة مستقلة وموضوعية تعمل تقديم تاكيد للوحدة الاقتصادية حول مدى سيطرتها على أنشطتها وعمليتها الإنتاجية ويعمل التدقيق الداخلي على تقديم المشورة على تحسين الأداء وكذلك يساهم في خلق قيمة مضافة ويعمل أيضاً على مساعدة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها من خلال التقييم باتباع منهج منظم لعمليات إدارة المخاطر والرقابة مع تقديم المقترحات لتعزيزها
4	(Kontogeorgis, 2018: 104)	" عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس إدارة الوحدة والإدارة والموظفين الآخرين، وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف في الفئات الثلاث التالية، فعالية وكفاءة العمليات وموثوقية التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.
5	معهد المحاسبين القانونيين في انكلترا وويلز (ICAEW) (الساعدي،2019: 14).	"تدقيق الأعمال والسجلات داخل الشركة بصفة مستمرة بواسطة موظفين مختصين بأعمال التدقيق، وتختلف مجالاته وأهدافه تبعاً لاختلاف أنشطة تلك الشركات، وقد يمتد إلى أمور متعددة لا تتعلق مباشرة بالمجلات ذات الطبيعة المحاسبية خاصة الشركات الكبيرة"
6	السلطاني (السلطاني، 2020: 8)	ويعرف بأنه فحص للدفاتر والمستندات لغرض تمكين المدقق من الوصول إلى حقيقة البيانات المالية العمومية وأنها تمثل صورة عامة وصادقة عن المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية.
7	المعايير العالمية للتدقيق الداخلي (المعايير العالمية للتدقيق الداخلي، 2024: 11)	نشاط استشاري تأكيدي موضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة ويساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر اعلاه

من التعريفات أعلاه يرى الباحثون أن اجراءات التدقيق الداخلي تتمثل بفحص وتقييم المعاملات الحالية للوحدة الاقتصادية وابداء الرأي وتقويم الخطوات المستقبلية من خلال توصياتها المقدمة للإدارة العليا للمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة.

2-2. أهداف التدقيق الداخلي: للتدقيق الداخلي أهداف عديدة ومختلفة عن أهداف التدقيق الخارجي إذ إن المدققين الداخليين بالشكل العام يعملون على مراجعة الوحدة الاقتصادية خلال السنة ولا يقضون وقتاً كبيراً في البحث بالحسابات المالية للوحدة وفي كثير من الأحيان تتم المراجعة من قبل المدققين الداخليين بعد الأشهر التي تسبق إصدار البيانات المالية السنوية للوحدة الاقتصادية فضلا عن ذلك يهتم المدققون الداخليون بالعمل على تحسين وتطوير النتائج في تلك الوحدة فإن ذلك يعمل على إضافة قيمة للوحدة فضلا عن إعطاء دافع لتعزيز العمليات فإن المدققين الداخليين يضيفون قيمة للوحدة من خلال مجموعة أهداف والتي من أهمها ندرجها أدناه (Louwers, et al., 2014: 684):

1. **التعرف على كافة المخاطر منها الصناعية والتشغيلية والتحليلية في الوحدة الاقتصادية:** إن الغرض الرئيس للمهمة التي يقوم بها التدقيق الداخلي يعتمد على كل من التحديد والتحليل للمخاطر التي تواجه كل من (النشاط، الأعمال، العمليات) ومنه يمكن الحصول على أعلى قدر ممكن من المعرفة عن النشاط الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية من (الأعمال وقطاعها التشغيلي)، وللمدققين الداخليين يمكنهم اكتشاف أي المتغيرات في (البيئة الاقتصادية، بيئة الأعمال، البيئة التكنولوجية، بيئة الإدارة التنظيمية) وقد تتعرض هذه الأنواع من التعديلات التي تطرأ في الوحدة الاقتصادية إلى عدد من المخاطر الجديدة وللعمل على التخفيف من تلك المخاطر وعلى إدارة التدقيق الداخلي أن تقوم بوضع واتباع خطط سابقة للمخاطر التي قد تؤدي إلى تحمل الوحدة للخسائر المحتملة (Păunescu, 2020:36).
2. **الكفاءة في العمليات عن طريق تحسين وتطوير الاقتصاد:** سيكون للمدقق الداخلي على المدى البعيد العمل على تقييم كل قسم في الوحدة الاقتصادية تقريبًا وكذلك كل جانب من نشاطات وأعمال الوحدة، من خلال هذه التجربة تجعل عمل المدقق في الوحدة الاقتصادية ذو قيمة عالية ورصيناً ففي الواقع تقوم الوحدة الاقتصادية باستخدام التدقيق الداخلي كمكان لتدريب الإدارة وتثمن الوحدات الخبرة التي تم اكتسابها وبشدة عالية وعده ركن أساسي في التدقيق الداخلي عن طريق الزج بموظفين يمتلكون خبرات وأساس في أعمال الإنتاج وعلوم الهندسة وكذلك العلوم الإلكترونية والحاسوب وأي تخصصات أخرى لها العلاقة بموظفي التدقيق الداخلي (العجيلي، 2022: 31).
3. **ضمان وقبول أي توجيهات وتعليمات من الإدارة العليا:** لتنفيذ أي عمل داخل الوحدة الاقتصادية يكون بتوجيه كافة الأقسام من قبل الإدارة العليا بما يضمن أداء تلك الأعمال موجب متطلبات داخل الوحدة الاقتصادية. وتهدف هذه المتطلبات إلى امتثال الوحدة بأقسامها لكافة القواعد والتعليمات المعمول فيها (العجيلي، 2022: 32).
4. **يعمل التدقيق كممثل لتلك الإدارات:** في بعض الأحيان تكون الإدارة العليا مجبرة على عدم قيامها بزيارة كافة مواقع الوحدة الاقتصادية نتيجة التعقيدات التي تواجه الإدارة العليا في إدارة تلك الوحدة لكبر حجمها والذي يؤثر بدورها على إنجاح عمل الوحدة مما يضطرها على الاعتماد على تقارير التدقيق الداخلي التي تكون مصدرها الوحيد في تقييم أداء المواقع (Louwers, et al., 2014: 685)

وهنالك اختلاف في هدف وظيفة التدقيق الداخلي بنطاق أشمل وهذا يعتمد على (الهيكل التنظيمي والحجم والمتطلبات التي تحتاجها الإدارة وواقعية في التطبيق والعاملين على الحوكمة (هشام، 2020: 17).

2-3. معايير التدقيق الداخلي الدولية: لنشاط التدقيق عدد من المعايير دولية المتعارف عليها والتي تصدر من الهيئات المهنية ذات الاختصاص بعملية التدقيق ومن أهمها معهد المدققين الداخليين الأمريكي الذي يعد أهم المسؤولين عن هذه المعايير، وهي معايير ذات القبول العام والتي تبرز الإجراءات التي يمكن اتباعها بصدد القيام بواجبات المهنة (حمازية، 2016: 25).

ويعرف المعيار هو كل ما يمكن استخدامه في مجال حقل المهنة، فقد يكون أنموذجاً أو مثالاً موضوعياً من قبل الجهات ذات العلاقة، أو نتيجة للعرف والعادات، أو التوافق العام كأساس لما يجب اتّباعه، وكمقياس ودليل لمدى فاعليته في الأداء، بحيث يمكن تحديد الأهداف وتوضيح طرق تحقيقها، وعلية فأنها تمثل قواعد عامة متفق عليها ولا يمكن مخالفتها؛ لغرض ضمان أداء عملية التدقيق بشكل يؤدي إلى تحقيق الكفاءة، والفاعلية (بدر، 2009: 23).

وعلى ضوء ذلك فقد صدرت مجموعات عدة من المعايير التي تهتم بشؤون مهنة التدقيق الداخلي والتي سوف يتم التركيز عليها في هذا المبحث ومنها:

1. **معايير الصفات/الخصائص 1000-1300:** يتكون هذا النوع من المعايير من أربع مجموعات رئيسة، تعبر عن الصفات التي يستلزم أن يتمتع بها المدقق الداخلي وهي (الاستقلالية، الموضوعية، العناية المهنية، الجودة في ممارسة أعمال التدقيق) وأدناه شرح مبسط لكل نوع من أنواع معايير الصفات (الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي، 2019: 32):

أ. المعيار (1000) يوضح هذا المعيار (الأهداف، الصلاحيات، المسؤوليات) تحتوي هذه المعايير أهم ما يستوجب أن يتضمنه ميثاق التدقيق الداخلي من أهداف وصلاحيات ومسؤوليات، مع الإقرار بتعريف التدقيق الداخلي وميثاق أخلاقيات المهنة من خلال المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة الوحدة الاقتصادية (العجيلي، 2022: 41).

ب. المعيار (1100) يهتم هذا المعيار بصفات (الاستقلالية والموضوعية للتدقيق الداخلي) إذ يختص هذا المعيار باستقلالية وموضوعية ممارسة أعمال مهنة التدقيق الداخلي وكذلك الارتباط الإداري لوحدة التدقيق الداخلي داخل الهيكل التنظيمي وكذلك يستوجب الالتزام بالحيادية مع الابتعاد عن كل ما يؤثر في تضارب المصالح وأيضاً الإفصاح عن كل ما من شأنه أن يؤثر على الاستقلالية والموضوعية (معهد المدققين الداخليين IIA، 2020: 3-2).

ج. المعيار (1200) يوضح هذا المعيار (المهارات والعناية المهنية اللازمة في التطوير المهني المستمر لمهنة التدقيق)، إذ يجب أن يتمتع المدققون بالكفاءة والمعرفة المهنية مع ضرورة بذل العناية اللازمة في إنجاز أعمال التدقيق، وأن يعمل المدققون على تحسين مهاراتهم وكفاءتهم من خلال الاشتراك بدورات تواكب تطورات مهنة التدقيق (كاظم، 2021: 129).

د. المعيار (1300) يهتم هذا المعيار في (برنامج ضمان وتحسين الجودة)، إذ حدد وفق هذا المعيار متطلبات البرنامج وإجراءات التقييم الداخلي والخارجي للجودة في أعمال التدقيق الداخلي، بشكل وهيكلية ومضمون إعداد التقارير المتعلقة ببرنامج الجودة، والجهة التي سيتم رفع التقارير لها (IIA, 2012: 17).

2. **معايير الأداء (2000- 2600):** تضمنت هذه المعايير عدة صفات تخص الأداء هي الفاعلية في إدارة نشاط التدقيق الداخلي وإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية، والقيام بإجراء تقييم للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال وضع خطة وأهداف ومراقبة سير العمل وتحديد نطاق عملية التدقيق الداخلي، مع

الاهتمام بتوثيق المعلومات، وإعداد التقارير المطلوبة، ورفع نتائج التدقيق إلى الجهات المستفيدة وكما مبين أدناه (منهج معهد المدققين الداخليين المعتمد،2021: 12):

أ. المعيار (2000) إدارة نشاط التدقيق الداخلي: تضمن هذا المعيار الكيفية التي يجب فيها إدارة التدقيق الداخلي بفاعلية، وإعداد الخطة من قبل التدقيق الداخلي، وتوفير كافة الموارد اللازمة لعملية التدقيق، ولرفع التقارير بشكل دوري عن كافة الأهداف والأداء والصلاحيات والمسؤوليات، وكيفية الحصول على خدمات التدقيق الخارجي (عواد، 2020: 32).

ب. المعيار (2100) طبيعة العمل: يعمل هذا المعيار على تحديد آليات التحسين في مسار الحوكمة وتقييم مدى فاعلية إدارة المخاطر وتطويرها من خلال وجود نظم عدة فعاله للرقابة الداخلية (الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي في العراق، 2019: 34).

ج. المعيار (2200) التخطيط للمهمة: تضمن هذا المعيار الاعتبارات التخطيطية لمهمة التدقيق الداخلي وأهدافها مع بيان حجم ونطاق التدقيق، وما الذي يستوجب أن يتضمنه البرنامج الخاص بمهمة التدقيق، وكذلك برنامج عمل الخدمات الاستشارية (العجيلي، 2022: 41).

د. المعيار (2300) تنفيذ المهمة: وضح هذا المعيار التوقيت والتقييم والتوثيق للمعلومات، لغرض الوصول إلى الاستنتاجات والنتائج مع ضرورة الإشراف على كافة مهام التدقيق من أجل ضمان جودة التدقيق الداخلي، وتحسين فريق التدقيق (الحبو، 2021: 259).

ه. المعيار (2400) تبليغ النتائج: يعمل هذا المعيار توصيل نتائج التدقيق والذي أوجب أن تكون نتائج التدقيق تتصف بالموضوعية والوضوح وأن تعبر عن صحة المعلومات وأن تكون موجزة وكاملة وأن تصل في الوقت المناسب لأصحاب القرار ويستلزم تصحيح تلك النتائج إذا تضمنت أخطاء أو أي سهو مع الإفصاح عن أي حالة عدم التوافق مع المعايير (الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي، 2019: 33)

و. المعيار (2500) متابعة سير العمل: ألزم هذا المعيار أن يقوم مدير التدقيق بوضع نظاماً للمتابعة من أجل التأكد من هذه الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الإدارة وأنه قد تم تطبيقها بالشكل السليم والفعال وعملت الإدارة العليا على تقبل المخاطر إذ لم تقم باتخاذ أي خطوات أو إجراءات من أجل التأكد من التنفيذ الحقيقي للنتائج والتوصيات الواردة في تقاريره (الجواهر واخرون، 2021: 138).

ز. المعيار (2600) يركز هذا المعيار على إبلاغ قبول المخاطر عندما يرى مدير التدقيق الداخلي أن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر الفعلية ذات المستوى المرتفع وأن يتم مناقشة الأمر مع الإدارة العليا أو مجلس الإدارة بذلك (فليح، 2018: 23-24).

مفهوم وتعريف عملية الدفع الإلكتروني: للدفع الإلكتروني مفاهيم عدة منها ما عبر عنه مصطلح الدفع الذي يدل على إجراء التسوية عن التزامات متبادلة تدل على إطفاء دين وكذلك مصطلح إلكتروني: هو تقنية يتم استخدامها في وسائل متعددة (كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو الكترو مغناطيسية) في نقل المعلومات وتبادلها وخزنها (محمد، 2023: 47).

وهنالك مفهوم آخر للدفع الإلكتروني فقد تم عده أحدث تطوراً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي احدثت ثورة وتطورات في الأنظمة التقليدية لتصبح قديمة، وأصبح بمقدرة الأشخاص من تسديد أثمان السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت بدلاً من طرق الدفع المتبعة سابقاً

للنقد وتُعرف الظاهرة التي يتم من خلالها الدفع غير النقدي بطـريقة الدفـع الإلكترونـي (Gholami et al., 2010:51).

ويمكن بيان تعريف الدفع الإلكتروني من خلال طرح الأفكار المختلفة حسب الجهة التي عرفت عملية الدفع وفق مراحل التطور الزمني لها ومن خلال الجدول الآتي ويمكن عرض أبرزها:

جدول (2): تعاريف الدفع الإلكتروني

ت	جهة إصدار التعريف	التعريف
1	Appiah &) (Agyemang, 2004: 23	هي عبارة عن نوع من أنواع الدفع التي يتم من خلالها دفع وتسديد (الفواتير،أو أي معاملة أخرى) بأسلوب إلكتروني وقد تكون عملية التسديد عن طريق (البطاقة الإلكترونية أو الموبايل أو الإنترنت وكذلك التحويل الإلكتروني وأي طريقة أخرى غير ذلك) ويعزز ويمنح الدفع الإلكتروني المواطنين البديل عن الدفع بالطرق السابقة وهي (النقد، الصكوك، حوالة وأي طريقة أخرى) وأن الغرض والهدف منه هو تقليل المعاملات النقدية والشيكات.
2	(MASASHI, 2011: 19)	هي آلية مستخدمة تساعد على عملية التسوية وتحويل ودفع المبالغ بصورة سهلة باستخدام أدوات الدفع الإلكتروني بين الجهات المعنية بعملية الدفع الإلكتروني.
3	Awaits & Abdul Aziz, (2019: 2)	هو عبارة عن إجراءات يتم من خلالها استخدام مجموعة من الأدوات المصرفية التي يتم من خلالها العمل كوسيط بين طرفين أساسيان في تحويل وتداول الأموال وفق ذلك النظام إلكترونياً.
4	(مجيد،43:2021).	هي عبارة عن الآلية التي يستخدمها الأشخاص والوحدات الاقتصادية كوسيلة أو أداة أمينة وسهلة في إجراء عمليات الدفع بواسطة شبكة الإنترنت، ويمكن اعتبارها تطور في مجال الاقتصاد والتجارة ومجال التكنولوجيا وهو المحرك الرئيسي للتجارة الإلكترونية
5	(حسين، 2023: 28)	هو عبارة عن عدد من (الوسائل، الإجراءات،القواعد) الخاصة لعملية دفع الأموال لتحويلها بين المشاركين في داخل النظام على أن يتم الانتقال من ضمن حدود البنية التحتية للأنظمة المعمول بها للدفع الإلكتروني
6	(عبد اللطيف، أحمد، 2024: 8)	عبارة عن مجموعة من الوسائل والأدوات الإلكترونية وكذلك التقنيات التي من خلالها يتم تحويل مبالغ بصورة آمنة تستغل في عمليات تسديد المبالغ والديون للعمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات دون استخدام التعاملات المباشرة بين الأطراف المعنية.

ت	جهة إصدار التعريف	التعريف
7	(نظام خدمات الدفع الإلكتروني صادر من مجلس الوزراء رقم(2) لسنة/2024: 4) وحسب قرار مجلس الوزراء المرقم (24276) لسنة/2024	"مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين في داخل النظام على أن يكون انتقال الأموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني"

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على المصادر المدرجة في الجدول.

إن التعريفات أعلاه قد ركزت على أن الدفع الإلكتروني هو أداة أو أسلوب لعمليات التسوية المالية بين الأطراف المستفيدة أو أنها وسيط أو أداة لعمليات انتقال الأموال بواسطة أنظمة إلكترونية للمشاركين في داخل النظام ضمن حدود معينة وحسب البنية التحتية للأنظمة الإلكترونية المعتمدة.

ويرى الباحثون أن الدفع الإلكتروني هو نظام دفع يستند إلى عدد من (سياسات وإجراءات ووسائل وقواعد خاصة) الغرض منه تقديم خدمة عن طريق القيام بعملية تحويل ونقل الأموال داخل ذلك النظام باستخدام بنى تحتية خاصة بذلك النظام ألا وهو نظام الدفع الإلكتروني.

2-4. أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني: لنظام الدفع الإلكتروني أهمية عالية يمكن أن ندرج بعضاً منها:

1. يمكن أن تتضح الأهمية لنظام الدفع الإلكتروني عن الطريق الدور الذي يتمتع به وذلك برفع معدلات نمو اقتصاد أي بلد تجاه الاستثمارات ومنها الخارجية والعمل على إدخال رؤوس الأموال إلى ذلك البلد (البارودي، 2012: 21).
2. يعمل نظام الدفع الإلكتروني على تقليل المخاطر الناجمة عن حمل النقود بسبب الإجراء التقليدي والعمل على المعالجة للمدفوعات في التعاملات المالية وهذا يؤدي إلى تحقيق كل من (السهولة، السرعة، الأمان، ازدياد رضا العملاء) من خلال إنجاز التعاملات المالية والمصرفية مع السرعة في إيصال الخدمة (john Sylvester, 2019: 78).
3. يعمل نظام الدفع الإلكتروني في إيجاد حل لمشكلة الفئات النقدية الصغيرة والصعوبة في عملية النقل وتداولها وتقليل كلف الطبع من العملات المحلية نتيجة قلة التداول بها والذي يؤدي بدوره إلى تقليل التآلف من العملات من خلال خلق ما يسمى بالنقود الإلكترونية التي هي عبارة عن أرقام يتم نقلها عن طريق الكومبيوتر الخاص أو أي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني (حمد وحميد، 2014: 128).

يرى الباحثون مما ورد أعلاه أن لنظام الدفع الإلكتروني أهمية بالغة متمثلة في مواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الخدمة المصرفية وكذلك في تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن والذي يحقق بدوره الاستمرارية للمصارف المصدرة لتلك البطاقات.

2-5. فوائد أنظمة الدفع الإلكتروني: يقدم الدفع الإلكتروني مجموعة من الفوائد التي تعمل على جعل العمليات المالية أكثر أماناً وسهولة في استخدام الدفع الإلكتروني أهمها الآتي:

أ. يعمل نظام الدفع الإلكتروني على خفض التكلفة وهذا يعمل على انتعاش وتطوير التجارة الإلكترونية وكذلك توسيع نطاق العمل والتعامل بواسطته (الحسين، 2006: 206).

ب. من خلال استخدام عملية الدفع الإلكتروني بدلاً من استخدام الدفع اليدوي (النقود الورقية) سيتم تقليل وخفض أية مخاطر ناجمة عن تلك العملية (إسماعيل، 2018: 32).

ج. يستطيع حامل البطاقة الإلكترونية من الحصول على عدد من الخدمات المصرفية سواء كانت خدمات ائتمانية (قروض وسلف) أو خدمات شراء أو الحصول على خصومات عند استخدام تلك البطاقة وبالمقابل يستطيع المصرف المصدر للبطاقة من استرداد أمواله من المقترض بصورة سريعة ومضمونة (القريشي، 2019: 31).

د. يتم العمل باستخدام الأنظمة المعمول بها وفق المعايير الدولية وشبكة العمل المصرفي المعتمدة وهذا بدوره سيؤدي إلى الرفع من رضا العملاء بالخدمات المقدمة لهم(حسين،2020:29).

2-6. تحسين نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية لتعزيز الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني: الرقابة الداخلية هي مجموعة متكاملة من المكونات والأنشطة الرقابية التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية لتحقيق أهدافها وغاياتها المراد الوصول إليها، يتطلب نظام الرقابة الفعال الحصول باستمرار على تغذية راجعة حول عمليات الوحدة بهدف قياس الأداء واتخاذ التدابير التصحيحية، وبما أن أجهزة التدقيق الداخلي العاملة في الوحدات الاقتصادية بمثابة أحد أدوات الرقابة الداخلية الذي يهدف إلى إضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة والرقابة الداخلية (CIA, 2021: 93-5). فيمكن لأجهزة التدقيق الداخلي وضع إجراءات رصينة لتحسين الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني من أهمها الآتي:

أ. التحقق من وجود نظام رقابة فعال في الوحدات الاقتصادية لغرض تسهيل مهمة الحصول على أفراد مؤهلين للعمل في مجال تصميم وتشغيل النظم الإلكترونية.

ب. إن نظام الرقابة الداخلية الجيد يساعد في تقويم إجراءات الرقابية والتنظيمية الإدارية ذات العلاقة بتشغيل البيانات المالية الالكترونية.

ج. ضرورة التحقق من وجود تشغيل تجريبي للنظام من قبل القائمين على نظام الرقابة الداخلية قبل البدء بالاستخدام الفعلي للتأكد من رفض البيانات الخطأ أو غير المكتملة واستعمال البرامج التي تحتوي على إجراءات تنقيح البيانات المبرمجة.

د. على الوحدات الاقتصادية السماح لنظام الرقابة الداخلية بتدقيق التقارير المستخرجة من نظام الدفع الإلكتروني للتحقق من سلامة عمليات إدخال البيانات والاطمئنان لسلامة العمل وعدم وجود ممارسات غير مصرح بها.

ه. يسمح نظام الرقابة الداخلية الجيد برفض العمليات الالكترونية المخالفة للضوابط والتعليمات النافذة.

و. على الوحدة الاقتصادية أن تمتلك نظام رقابة داخلية مرن قابل للتحديث وفقاً للمعلومات الناتجة عن التغذية العكسية.

2-7. فعالية إجراءات التدقيق الداخلي لتعزيز الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني: لضمان فعالية إجراءات التدقيق الداخلي في تنفيذ ضوابط الدفع الإلكتروني والالتزام بها، ينبغي اتباع عدد من المراحل والإجراءات الهامة لتكون تلك الإجراءات فعالة من قبل الوحدات الاقتصادية وندرج أهمها كما يأتي:

1. **اجراءات التخطيط: وتتضمن ما يلي (Anderson & al., 2017: 418):**

أولاً. تحديد أهداف ونطاق التدقيق، بما في ذلك تحديد المخاطر القابلة للتطبيق التي قد تهدد تحقيق الأهداف ذات الصلة في عمليات الدفع الإلكتروني.

ثانياً. إجراء تقييم المخاطر لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تدقيق دقيق، مثل عمليات التأكيد من الهوية، التشفير، وعمليات الموافقة.

ثالثاً- تنظيم اجتماع ما قبل عملية التدقيق مع موظفي الأقسام ذات الصلة، مثل قسم المالية وقسم تكنولوجيا المعلومات.

2. اجراءات العمل الميداني: وتتضمن ما يلي (بعوج، 2015: 41):

أولاً. جمع وتحليل البيانات والوثائق والأدلة الأخرى للتحقق من فعالية الضوابط الداخلية المطبقة في عمليات الدفع الإلكتروني. هذا يشمل مطابقة المعاملات، جرد المخزون المادي إن كان متوفراً ومتابعة الحسابات المالية.

ثانياً. مناقشة طبيعة المعاملات والعمليات التجارية موضوع التدقيق وإجراءات الرقابة الداخلية في الشركة، مع التركيز على أمان البيانات والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

3. اجراءات تقييم المخاطر والضوابط: وتتضمن ما يلي (القريشي، 2019: 91):

أولاً. تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المتعلقة بالدفع الإلكتروني، وتقييم فعالية الضوابط الداخلية الموضوعة للتخفيف من هذه المخاطر. هذا يشمل كشف عمليات التلاعب والاحتيال المحتملة.

ثانياً. التأكد من أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة كفؤة في الكشف عن المخاطر ومنع حدوث الأخطاء والاحتيال في عمليات الدفع الإلكتروني.

4. اجراءات إعداد التقارير: وتتضمن ما يأتي (Acharya, 2021: 91):

إعداد تقارير التدقيق التي تضم النتائج والاستنتاجات والتوصيات إلى الإدارة وأصحاب المصلحة الآخرين. ينبغي أن تتضمن هذه التقارير أي مخالفات أو قصور في الضوابط الداخلية وأية اقتراحات لتحسينها.

5. اجراءات المتابعة: وتتضمن ما يأتي: (بحاش،2017:11):

رصد تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير التدقيق، والتأكد من أن الإدارة قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء والقصور المكتشفة في عمليات الدفع الإلكتروني.

6. إجراءات احتياطية: وتتضمن هذه المرحلة ما يأتي: (محمود،2023: 32):

أولاً. الحفاظ على سرية المعلومات التي يحصل عليها المدققون الداخليون أثناء عملية المراجعة.

ثانياً. ضمان حيادية واستقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة التشغيلية للشركة لضمان موضوعية نتائج المراجعة.

ثالثاً. تعزيز التواصل والتعاون بين فريق التدقيق والإدارات الأخرى في الشركة لضمان نجاح عملية المراجعة.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

تقييم التزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط النافذة من خلال إجراءات التدقيق الداخلي: سيتم في هذا المبحث بيان نبذة مختصرة عن عينة البحث وكل ما يتعلق بنشاط الدفع الإلكتروني الذي تمارسهُ واجراءات التدقيق الداخلي وكالآتي:

3-1. مجتمع البحث وعينة البحث: تعتبر بيئة العمل الميداني وعينة البحث عاملين أساسيين من عوامل النجاح في أي دراسة، ويساعد اختيار عينة محددة ومتجانسة على تحقيق أهداف البحث بدقة ويضمن أن تكون النتائج واضحة وموثوقة، يشير مجتمع البحث إلى جميع شركات الدفع الإلكتروني في البيئة المحلية العاملة في العراق، وقد تضمنت عينة البحث أكبر شركة للدفع الإلكتروني في البيئة

المحلية وهي (الشركة العالمية للبطاقة الذكية) والتي تم اختيارها وفقاً لاستجابتها وتعاونها في تقديم معلومات تخص نشاطها وكما مبين أدناه:

3-2. تقييم الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني لعينة البحث: يهدف هذا الجزء من المبحث إلى تحويل الإطار النظري إلى نتائج ملموسة يمكن الاعتماد عليها في فهم إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني لعينة من شركات الدفع الإلكتروني وفق الفقرات الآتية:

1. **أداة البحث:** تم استخدام قائمة فحص تم إعدادها وتحكيمها لبيان مدى التزام العينة بضوابط الدفع الإلكتروني النافذة وكانت الاستمارات الموزعة على العاملين في الشركة عينة البحث وفق الجدول رقم (3) وكالآتي:

جدول (3): الاستمارات الموزعة على عينة البحث

عينة شركة كي كارد	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترد	عدد الاستمارات التالف	عدد الاستمارات المعتمد
العدد	25	20	2	18

المصدر: إعداد الباحثين.

2. **التحليل الإحصائي (المؤشرات والاختبارات الإحصائية):** التحليل الإحصائي لاستمارة الفحص تم من خلال البرامج (spss26, Amos26, Excel 2010) لغرض تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الأساليب الإحصائية بهدف استخلاص وتحليل العلاقات والتأثير التي يمكن استخدامها للإجابة عن أسئلة البحث واختبار الفرضيات لغرض توفير الادلة الكمية لدعم فرضيات البحث وتحليل محاور البحث الرئيسة. إذ تم الاعتماد على التحليل الوصفي بهدف الوصول إلى وصف البيانات وتلخيصها، كما وتم الاعتماد على الإحصاء الاستدلالي بهدف استخراج النتائج واستخلاص الاستنتاجات وربطها بأهداف البحث الرئيسة، وفيما يلي بعض المؤشرات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في الجانب العملي.

أ. الثبات لمعامل ألفا – كرونباخ (Cronbach's Alpha): يعد أحد أكثر الأدوات الإحصائية شيوعًا لقياس موثوقية الاستبيانات والاختبارات التي تتكون من محاور عدة أو أسئلة. ويقيس مدى اتساق أداة البحث استمارة الفحص في قياس ما صممت لقياسه. إذا كانت موثوقة، فإنها ستعطي نتائج متسقة عند اعادة إجرائها.

ب. النسب المئوية (Percentage): **أداة** قوية ومفيدة في تحليل البيانات وعرضها لجعل البيانات أكثر وضوحًا وسهولة في الفهم، والتعبير عن قيمة الجزء إلى الكل. وتسمح بمقارنة[1] الأجزاء وتوزيع البيانات بين الفئات (المطبق، المطبق جزئياً ، غير مطبق).

ج. التوزيع الطبيعي (Normal Distribution): ويعد من الشروط الواجب التحقق منها لغرض اختبار الفرضيات، إذ تم التحقق من توزيع البيانات من خلال استعمال الاختبار كولمو غوروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov).

د. اختبار (F- test) لتحقق من صلاحية أنموذج البحث المقدر في التنبؤ.

ه. اختبار معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرين واتجاهها.

[1] أحمد عبد السميع، 2008 ، مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون ص 75.

و. معامل التحديد المفسر (Adjusted R2): لتقييم مدى جودة أنموذج الانحدار الخطي المقدر في تفسير التباين للمتغير التابع. ويساعد في فهم مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ز. اختبار (t- test) للتحقق من معنوية المعلمات المقدرة في معادلة أنموذج الانحدار الخطي.

3. الصدق والثبات لأداة البحث: وسيتم في هذه الفقرة اختبار الصدق والثبات للأدوات البحث وكالآتي:

أولاً. ثبات المقياس ويتضمن:

أ. **صدق المحكمين**: يعد صدق المحكمين أو الصدق الظاهري أحد الطرق المستخدمة لضمان صحة استمارة الفحص عند عرضه على الخبراء والمحكمين في هذا المجال. ويعتمد تقييم استمارة الفحص على مدى ملاءمته لقياس ما صُمم لقياسه وعلى وضوح بنوده وصلاحيته، كما يساعد صدق المحكمين على التأكد من أن الأداة تقيس ما صُممت لقياسه. إذ تم عرض أداة البحث على مجموعة من الخبراء أو الأكاديميين المتخصصين في مجال البحث، مع توضيح أهداف البحث ومشكلاته، إذ تم اعتماد الملاحظات المقدمة من قبل المحكمين من إعادة صياغة وحذف واستحداث عبارات ملائمة وواضحة، بما يسهم في تحسين وضوح ودقة الفقرات ويزيد من فعالية الأداة، حيث يبين الجدول التالي كافة الملاحظات حول أداة البحث:

جدول (4): أنموذج صدق المحكمين

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المجموع
عدد العبارات	10	10	10	30
عدد العبارات المتفق عليها	8	6	7	21
عدد العبارات المعاد صياغتها	2	4	3	9

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على أدوات البحث.

ويتبين من الجدول أعلاه عدد العبارات التي تم الاتفاق حولها والعبارات المعاد صياغتها للوصول إلى الشكل النهائي لقائمة الفحص التي تم توظيفها لاختبار فرضيات البحث

ب. **ثبات أداة البحث**: اعتمد الباحث في تحليل ثبات البحث واتساق مقاييسه على معامل الفاكرونباخ (Cronbach's Alpha) (Cronbach, 1951)، حيث يمكن ملاحظة أن قيم الثبات قد سجلت مدى بين (0.787 إلى 0.861)* وتعد هذه القيم دالة إحصائياً وكما بين في الجدول الآتي:-

جدول (5): معامل ثبات أداة البحث

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	الاداة بصورة إجمالية
الفاكرونباخ(Cronbach's Alpha)	0.787	0.826	0.837	0.861
عدد الفقرات	10	10	10	30

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.26).

ويتبين من الجدول السابق معامل ثبات أداة البحث ودلالته الإحصائية.

* Sekaran & Bougie,2010:178-179

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 368-397
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.23

ج. **التوزيع الطبيعي للبيانات:** هذه خطوة مهمة في التحليل الإحصائي لأن العديد من الاختبارات الإحصائية تستند إلى افتراض أن البيانات لها توزيع طبيعي، وقد استُخدم اختبار كولموغوروف-سميرنوف لاختبار الحالة الطبيعية لتوزيع البيانات*، كما هو موضح في الجدول أدناه.*

جدول (6): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	اختبار كولموغوروف-سميرنوف		
	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
إحصاء الاختبار	0.168	0.175	0.183
مستوى الدلالة	**0.200	*0.210	**0.218

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.26).

يبين الجدول أعلاه نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov، إذ يمكن ملاحظة أن جميع قيم الـ(مستوى الدلالة) أكبر مستوى المعنوية (5%)*، إذ يمكن بيان تحقق التوزيع الطبيعي للبيانات، ففي هذه الحالة سوف يتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية المعلمية لاختبار الفرضيات.

ثانياً. الإحصاءات الوصفية لخصائص عينة البحث:

1. **الإحصاء الوصفي لاستمارة الفحص:** ويمكن بيان الإحصاء الوصفي لعينة البحث (شركة كي كارد) وكالآتي:

أ. تحليل فقرات المحور الأول إجراءات التدقيق الداخلي في عينة البحث (الشركة العالمية للبطاقة الذكية) ويمكن عرض نتائج الفحص في الجدول الآتي:

جدول (7): إجراءات التدقيق الداخلي (شركة كي كارد)

ت	العبارات	مطبق	مطبق بصورة جزئية	غير مطبق
1	يتمتع المدقق الداخلي بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية مما يمكنه من أداء أعماله باحترافية وأمانة.	27%	73%	0%
2	تقوم الإدارة بفرض سياسات الفصل بين وظائف المدققين الداخليين في الوحدة الاقتصادية	7%	86%	7%
3	يقوم موظفو قسم التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية بمراجعة التقارير المالية والشهرية والفصلية والسنوية وجعلها معتمدة بطريقة تتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.	13%	87%	0%
4	يوجد تدقيق مستقل وحيادي ومهني يضمنه مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال وجود نظم سليمة لعمل لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي.	13%	87%	0%

* Vrbik,2020:240
* ronbach, L. J. (1951). Coefficient Alpha and the Internal Structure of Tests. Psychometrika, 16(3), 297–334.
* Singh ,2007:101

ت	العبارات	مطبق	مطبق بصورة جزئية	غير مطبق
5	يتم الإفصاح من قبل الإدارة وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية المحددة ووفق تعليمات البنك المركزي ووفق ما تم التأكد منه من قبل التدقيق الداخلي.	33%	67%	0%
6	يتم رفع تقارير إدارة نشاط التدقيق الداخلي بشكل مباشر إلى الإدارة العليا لضمان استقلاليتها.	33%	54%	13%
7	يقوم مدير التدقيق الداخلي بفحص وتقييم خطة عمل المدقق الداخلي ومتابعة التنفيذ بما يتلاءم مع خطة الإدارة العليا بالوحدة الاقتصادية.	20%	73%	7%
8	التحقق من اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها ليسهل من تقييم تلك المخاطر	13%	54%	33%
9	يقوم التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية بالتأكد من أن كافة العمليات بين شركات الدفع وأصحاب المصالح قد تمت على وفق الضوابط والسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل البنك المركزي.	47%	53%	0%
10	يخضع دليل عمل إدارة التدقيق الداخلي للمراجعة والتحديث سنوياً بما يتماشى مع تحديثات معايير التدقيق الداخلي الدولية	13%	80%	7%
	المحور إجراءات نشاط التدقيق الداخلي بصورة إجمالية	22%	71%	7%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.26).

- تحليل ردود عينة البحث لمضمون العبارة "يتمتع المدقق الداخلي بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية مما يمكنه من أداء أعماله باحترافية وأمانة "، إذ سجل (73%) أن هنالك تطبيق بصوره جزئية في تمتع المدقق الداخلي بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية مما يمكنه من أداء أعماله باحترافية وأمانة، في حين بلغت نسبة المطبق منها (27%)، بينما كانت نسبة (10%) للفئة (غير مطبق).
- بينت ردود عينة البحث لمضمون العبارة " تقوم الإدارة بفرض سياسات الفصل بين وظائف المدققين الداخليين في الوحدة الاقتصادية "، إذ سجل (86%) أن هنالك تطبيق بصورة جزئية في فرض سياسات الفصل بين وظائف المدققين الداخليين في الوحدة الاقتصادية، في حين بلغت نسبة المطبق منها (7%)، بينما كان نسبة (7%) من ردود عينة البحث في عدم تطبيق الإدارة بفرض سياسات الفصل بين وظائف المدققين الداخليين في الوحدة الاقتصادية.
- تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " يقوم موظفو قسم التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية بمراجعة التقارير المالية والشهرية والفصلية والسنوية وجعلها معتمدة بطريقة تتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية "إذ سجل (87%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (13%) بينوا أن اعتماد موظفو قسم التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية يتم بمراجعة التقارير المالية والشهرية والفصلية والسنوية وجعلها معتمدة بطريقة تتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

- ❖ دلت المخرجات الإحصائية لردود عينة البحث لمضمون العبارة " يوجد تدقيق مستقل وحيادي ومهني يضمنه مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية من خلال وجود نظم سليمة لعمل لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي "، إذ سجل (87%) أن هنالك تطبيق بصورة جزئية لمضمون العبارة، بينما بلغت نسبة تطبيق العبارة (13%).
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " يتم الإفصاح من قبل الإدارة وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية المحددة ووفق تعليمات البنك المركزي ووفق ما تم التأكد منه من قبل التدقيق الداخلي" حيث سجل (67%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (33%) بينوا أن تطبيق الإفصاح من قبل الإدارة يتم وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية المحددة ووفق تعليمات البنك المركزي ووفق ما تم التأكد منه من قبل التدقيق الداخلي.
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " يتم رفع تقارير إدارة نشاط التدقيق الداخلي بشكل مباشر إلى الإدارة العليا لضمان استقلاليتها " حيث سجل (54%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (33%) سجل في تطبيق رفع تقارير إدارة نشاط التدقيق الداخلي بشكل مباشر إلى الإدارة العليا لضمان استقلاليتها، كما بين (13%) في أن الفقرة غير مطبقة.
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " يقوم مدير التدقيق الداخلي بفحص وتقييم خطة عمل المدقق الداخلي ومتابعة التنفيذ بما يتلاءم مع خطة الإدارة العليا بالوحدة الاقتصادية " حيث سجل (73%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (20%) سجل في تطبيق مضمون العبارة في دور مدير التدقيق الداخلي بفحص وتقييم خطة عمل المدقق الداخلي ومتابعة التنفيذ بما يتلاءم مع خطة الإدارة العليا بالوحدة الاقتصادية، كما سجل (7%) في عدم تطبيق مضمون العبارة.
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " التحقق من اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها ليسهل من تقييم تلك المخاطر حيث سجل (54%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (33%) سجل في عدم تطبيق التحقق من اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها ليسهل من تقييم تلك المخاطر، بينما سجل (13%) في تطبيق مضمون العبارة.
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة يقوم التدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية بالتأكد من أن العمليات كافة بين شركات الدفع وأصحاب المصالح قد تمت على وفق الضوابط والسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل البنك المركزي " إذ سجل (53%) أن هنالك تطبيق بصوره جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (47%) سجل في تطبيق العبارة.
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة يخضع دليل عمل إدارة التدقيق الداخلي للمراجعة والتحديث سنوياً بما يتماشى مع تحديثات معايير التدقيق الداخلي الدولية " حيث سجل (80%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (13%) سجل في تطبيق العبارة، بينما سجل (7%) في عدم إخضاع دليل عمل إدارة التدقيق الداخلي للمراجعة والتحديث سنوياً بما يتماشى مع تحديثات معايير التدقيق الداخلي الدولية.
- ❖ وبصورة إجمالية لمجمل فقرات المحور الأول لشركة كي كارد تبين من خلال ردود عينة البحث حيث سجل (71%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون إجراءات نشاط التدقيق الداخلي، بينما

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 368-397
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.23

كان هنالك (22%) سجل في تطبيق إجراءات نشاط التدقيق الداخلي، وقد سجل (7%) في عدم تطبيق إجراءات نشاط التدقيق الداخلي

ب.تحليل فقرات المحور الثاني الإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني في عينة البحث (شركة كي كارد)

يمكن بيان نتائج الفحص كما في الجدول والشكل الآتيين:

جدول (8): الإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني (شركة كي كارد)

ت	العبارات	مطبق	مطبق بصورة جزئية	غير مطبق
1	التأكد من إن إدارة الوحدة الاقتصادية قامت بوضع نظام إلكتروني متطور يتسم بالمرونة والأمان	47%	53%	0%
2	التأكد من وجود موظفين مختصين بالأنظمة الإلكترونية لدى الوحدة الاقتصادية للدفع الإلكتروني	60%	40%	0%
3	التأكد من إشراك الموظفين المختصين بالأنظمة الإلكترونية بدورات تدريبية تطويرية	33%	60%	7%
4	التأكد من تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني بصورة دورية (التحسين المستمر)	47%	53%	0%
5	التأكد من أن شركة الدفع لديها موقع وموارد مادية بديل أو شبكة إنترنت بديلة في حال توقف الخدمة وتوافر البنى التحتية المتمثلة بالتقنيات المتطورة كوسائل وأجهزة الاتصال والحواسيب والبرمجيات.	33%	67%	0%
6	التأكد من إنشاء قسم خاص بالمخاطر في الوحدة الاقتصادية الخاصة بالدفع الإلكتروني لتحديد المخاطر وتحليلها وهل عملية الدفع الإلكتروني عملت على تقليل المخاطر عن ما هو في الدفع النقدي (اليدوي)	47%	53%	0%
7	التأكد من الخدمات التي يستطيع حامل البطاقة من الحصول على الخدمات مثلاً خدمات ائتمانية أو خدمات شراء أو الحصول على خصومات	53%	47%	0%
8	التأكد من أنظمة الدفع الإلكترونية مرخصة من قبل الجهات المختصة كالبنك المركزي	40%	53%	7%
9	التأكد من أن أنظمة الدفع الإلكتروني صممت وفق معايير التدقيق الدولية وإجراءات ومتطلبات البنك المركزي العراقي.	53%	47%	0%
10	التأكد من تخصيص بوابة إلكترونية لغرض الاستعلام آنياً عن أي عملية دفع من خلال أجهزة نقاط البيع أو منصة عرض وتحصيل الفواتير مع تخصيص مركز لخدمة الزبائن على مدار اليوم للإجابة على طلبات وشكاوى الزبائن الطارئة	73%	27%	0%
	المحور: الإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني	49%	50%	1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.26).

- ❖ تحليل ردود عينة البحث لمضمون العبارة " التأكد من أن إدارة الوحدة الاقتصادية قامت بوضع نظام إلكتروني متطور يتسم بالمرونة والأمان "، حيث سجل (53%) أن هنالك تطبيق بصوره جزئية في حالة التأكد من أن إدارة الوحدة الاقتصادية قامت بوضع نظام إلكتروني متطور يتسم بالمرونة والأمان، في حين بلغت نسبة المطبق في مضمون العبارة (47%).
- ❖ بينت ردود عينة البحث لمضمون العبارة " التأكد من وجود موظفين مختصين بالأنظمة الإلكترونية لدى الوحدة الاقتصادية للدفع الإلكتروني"، حيث سجل (60%) أن هنالك تطبيق في التأكد من وجود موظفين مختصين بالأنظمة الإلكترونية لدى الوحدة الاقتصادية للدفع الإلكتروني، في حين بلغت نسبة المطبق منها بصورة جزئية (40%).
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " التأكد من إشراك الموظفين المختصين بالأنظمة الإلكترونية بدورات تدريبية تطويرية "إذ سجل (60%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (33%) سجل في تطبيق التأكد من إشراك الموظفين المختصين بالأنظمة الإلكترونية بدورات تدريبية تطويرية، بينما بلغت نسبة عدم تطبيق العبارة (7%).
- ❖ دلت المخرجات الإحصائية لردود عينة البحث لمضمون العبارة " التأكد من تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني بصورة دورية (التحسين المستمر)"، إذ سجل (53%) أن هنالك تطبيق بصورة جزئية لمضمون العبارة، بينما بلغت نسبة تطبيق تحديث أنظمة الدفع الإلكتروني بصورة دورية (التحسين المستمر) (47%).
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " التأكد من أن شركة الدفع لديها موقع وموارد مادية بديل أو شبكة إنترنت بديلة في حال توقف الخدمة وتوافر البنى التحتية المتمثلة بالتقنيات المتطورة كوسائل وأجهزة الاتصال والحواسيب والبرمجيات " حيث سجل (67%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (33%) سجل في تطبيق مضمون العبارة.
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " التأكد من إنشاء قسم خاص بالمخاطر في الوحدة الاقتصادية الخاصة بالدفع الإلكتروني لتحديد المخاطر وتحليلها وهل عملية الدفع الإلكتروني عملت على تقليل المخاطر عن ما هو في الدفع النقدي (اليدوي)" حيث سجل (53%) أن هنالك تطبيق بصوره جزئية لمضمون العبارة ، بينما كان هنالك (47%) سجل في تطبيق مضمون العبارة من إنشاء قسم خاص بالمخاطر في الوحدة الاقتصادية الخاصة بالدفع الإلكتروني لتحديد المخاطر وتحليلها وهل عملية الدفع الإلكتروني عملت على تقليل المخاطر عن ما هو في الدفع النقدي (اليدوي).
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " التأكد من الخدمات التي يستطيع حامل البطاقة من الحصول على الخدمات مثلاً خدمات ائتمانية أو خدمات شراء أو الحصول على خصومات " إذ سجل (53%) أن هنالك تطبيق لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (47%) سجل في التأكد من الخدمات التي يستطيع حامل البطاقة من الحصول على الخدمات مثلاً خدمات ائتمانية أو خدمات شراء أو الحصول على خصومات.
- ❖ تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة " التأكد من أنظمة الدفع الإلكترونية مرخصة من قبل الجهات المختصة كالبنك المركزي "إذ سجل (53%) أن هنالك تطبيق بصوره جزئية لمضمون العبارة، بينما كان هنالك (40%) سجل في تطبيق مضمون العبارة. بينما سجل (7%) في عدم تطبيق حالة التأكد من أنظمة الدفع الإلكترونية مرخصة من قبل الجهات المختصة كالبنك المركزي

- تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة" التأكد من أن أنظمة الدفع الإلكتروني صممت وفق معايير التدقيق الدولية وإجراءات ومتطلبات البنك المركزي العراقي" إذ سجل (53%) أن هنالك تأكيد من أن أنظمة الدفع الإلكتروني صممت وفق معايير التدقيق الدولية وإجراءات ومتطلبات البنك المركزي العراقي، بينما كان هنالك (47%) سجل في احتمالية مغايرة لمعايير التدقيق الدولية.
- تبين من خلال ردود عينة البحث في مضمون الفقرة "التأكد من تخصيص بوابة إلكترونية لغرض الاستعلام آنياً عن أي عملية دفع من خلال أجهزة نقاط البيع أو منصة عرض وتحصيل الفواتير مع تخصيص مركز لخدمة الزبائن على مدار اليوم للإجابة على طلبات وشكاوى الزبائن الطارئة" إذ سجل (73%) أن هنالك تطبيق لمضمون العبارة ، بينما كان هنالك (27%) سجل في التطبيق بشكل جزئي في تخصيص بوابة إلكترونية لغرض الاستعلام آنياً عن أي عملية دفع من خلال أجهزة نقاط البيع أو منصة عرض وتحصيل الفواتير مع تخصيص مركز لخدمة الزبائن على مدار اليوم للإجابة عن طلبات وشكاوى الزبائن الطارئة بصورة جزئية.
- وبصورة إجمالية لمجمل فقرات المحور الثاني لشركة كي كارد تبين من خلال ردود عينة البحث حيث سجل (50%) أن هنالك تطبيق بصور جزئية لمضمون الإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني، بينما كان هنالك (49%) سجل في تطبيق الإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني، وقد سجل (1%) في عدم تطبيق الإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني.

ج. تحليل فقرات المحور الثالث دور إجراءات التدقيق الداخلي لبيان مدى الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني في عينة البحث (شركة كي كارد): ويمكن بيان دور إجراءات التدقيق الداخلي لبيان مدى الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني وفق الجدول والشكل الآتيين:

جدول (9): دور إجراءات التدقيق الداخلي لبيان مدى الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني (شركة كي كارد)

ت	العبارات	مطبق	مطبق بصورة جزئية	غير مطبق
1	التأكد من وجود سياسات وإجراءات مكتوبة تحكم ضوابط الدفع الإلكتروني ويتم تحديثها ويتم إبلاغ الموظفين العاملين على تدقيق عمليات الدفع الإلكتروني بها.	40%	60%	0%
2	تدقيق ومراقبة إجراءات التسوية اليومية والإجمالية بين الأطراف الداخلة في عملية الدفع الإلكتروني لمعرفة الحقوق والالتزامات لتحديد صافي العملية والحصول على المعالجة النهائية ولتحديد فيما إذا هنالك فروقات لإجراء المعالجة	40%	60%	0%
3	التأكد من وجود حماية للبيانات الخاصة بالمستخدمين وأية معلومات حساسة عن استخدام برامج حماية وتقنيات التشفير للحفاظ على تلك البيانات	47%	53%	0%

ت	العبارات	مطبق	مطبق بصورة جزئية	غير مطبق
4	التأكد أن عمليات الدفع الإلكتروني تمت وفق القوانين والتعليمات المحلية والدولية النافذة كقانون غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب واعرف عميلك	40%	60%	0%
5	فحص وتقييم دوري للأنظمة الإلكترونية المسؤولة على التعرف وكشف أي معاملة مشبوهة وأي حالة تلاعب في عملية الدفع الإلكتروني ومتابعة ذلك من قبل التدقيق الداخلي	40%	60%	0%
6	التأكد من قبل التدقيق الداخلي عن استخدام المصادقة المتعددة للموظفين العاملين على نظام الدفع الإلكتروني	53%	47%	0%
7	التأكد من وضع إجراءات من قبل التدقيق الداخلي لتتبع ومراقبة أي معاملة وأي حركة سحب مخالفة للقوانين والتعليمات	47%	53%	0%
8	هنالك آلية يتم من خلالها تسجيل الشكاوي من المواطنين ويتم متابعتها من قبل التدقيق الداخلي وفق الوقت المناسب	20%	67%	13%
9	يتم إجراء عملية نسخ احتياطي للبيانات وكيف يتم استرجاعها وما الوقت المحدد بتلك العملية	27%	73%	0%
10	التأكد من التنسيق بين إجراءات التدقيق الداخلي وقسم المخاطر لتقييم المخاطر المتوقعة والعمل على معالجتها.	20%	73%	7%
	المحور دور إجراءات التدقيق الداخلي لبيان مدى الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني	37%	61%	2%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.26).

وسيتم بيان اهم الفقرات اللازمة للتحليل الاستدلالي وكالآتي:

❖ **تحليل التأثير بين المتغيرات**: إن تحليل التأثير بين المتغيرات يتم من خلال المؤشرات الإحصائية لمعادلة الانحدار الخطية البسيط والمخرجات الإحصائية للبرنامج (Spss.26 Amos.26) المتضمنة:

جدول (10): اختبار فرض البحث

مؤشرات الانحدار.	القيمة المقدرة
قيمة (f)الجدولية	3.109
قيمة (f) المحسوبة	28.304
الدلالة المعنوية لـ(f)	0.000
معلمة الحد الثابت (α)	2.677
الدلالة المعنوية لـ(α)	0.000

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 368-397
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.23

مؤشرات الانحدار.	القيمة المقدرة
β_1 معلمة التأثير المباشر	0.333
الدلالة المعنوية لـ(α)	0.000
R معامل الارتباط المقدر	0.683
(R^2) القدرة التفسيرية	0.466
الدلالة المعنوية لـ(R)	0.000
قيمة (t)الجدولية	1.984
قيمة (t)المحسوبة	19.368

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.26).

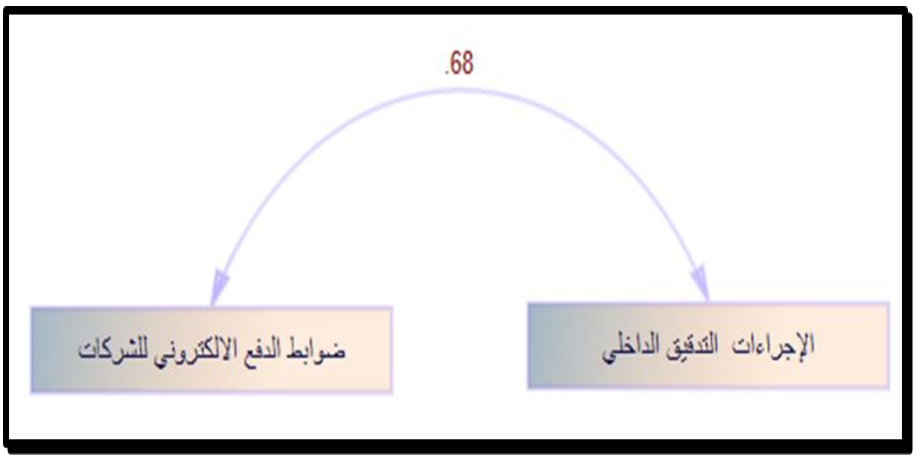

شكل (2): مخطط الارتباط بين المتغيرات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Amos26)

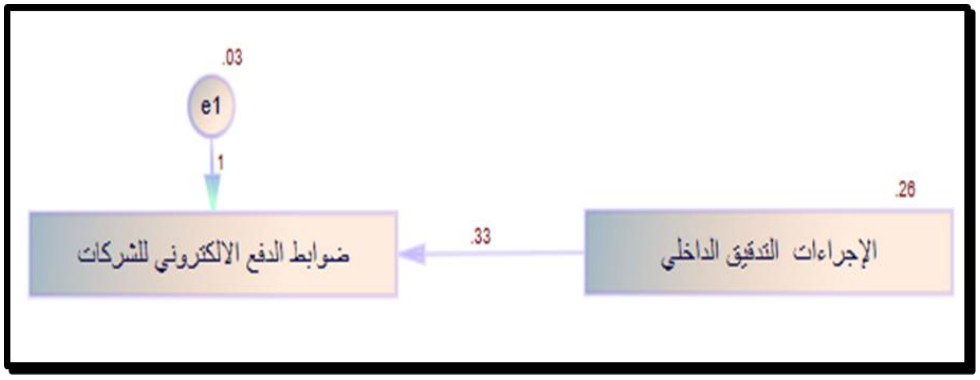

شكل (3): مخطط التأثير بين المتغيرات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Amos26)

يوضح الشكل ما يلي:

1. توجد علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين إجراءات التدقيق الداخلي في الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني دالة إحصائياً إذ سجل معامل الارتباط المقدر بين المتغيرين (0.683).

وبذلك نرفض الفرض الدال "لا يوجد علاقة ارتباط بين إجراءات التدقيق الداخلي والالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني" ونقبل الفرض البديل" يوجد علاقة ارتباط بين إجراءات التدقيق الداخلي والالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني "

2. إن أنموذج الانحدار الذي يفسر تحليل الأثر الإجراءات التدقيق الداخلي لبيان التزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية والإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني. حيث استطاع أن يفسر من التغيرات التي يحدثها بمقدار (46.6%) في إلزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية والإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني.
3. بين أنموذج الانحدار مقدار التأثير المباشر للمتغير إجراءات نشاط التدقيق الداخلي البالغ (33.3%) في التزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية والإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني.
4. قيمة (f) سجلت دلالة معنوية في صلاحية أنموذج البحث المقدر في التنبؤ. وبمقارنة القيمة الجدولية بالقيمة المحسوبة نستنتج معنوية النموذج بين المتغيرين.
5. سجل الحد الثابت لنموذج الانحدار المقدر دلالة معنوية أصغر من (5%). مما يثبت معنوية الحد الثابت في معادلة الانحدار الخطي التقديرية.

سجل اختبار (t) دلالة معنوية أصغر من (5%) مما يثبت معنوية معلمة الحد الثابت لتقدير أنموذج الانحدار الخطي المقدر.

وبذلك تكون معادلة الانحدار الخطي التقديرية

$$Y = 2.677 + 0.333\ X$$

تفسر المعادلة أن المتغير إجراءات نشاط التدقيق الداخلي استطاع أن يؤثر في المتغير التابع بمقدار (33.3%) حيث أن مقدار الزيادة أو النقصان بمقدار نسبي في إجراءات نشاط التدقيق الداخلي يساهم ذلك في التأثير في إلزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية والإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني بمقدار (33.3%).

وبذلك نرفض الفرض الدال " لا يوجد تأثير لإجراءات التدقيق الداخلي لبيان التزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية المعمول بها " ونقبل الفرض البديل" يوجد تأثير لإجراءات التدقيق الداخلي لبيان التزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية المعمول بها "

نتائج اختبار الفرضيات: دلت المخرجات الإحصائية لاختبار فرضيات البحث في معنوية علاقة الارتباط والتأثير بين متغيري البحث، حيث بين مدى مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي في تقييم الالتزام بـ (ضوابط الدفع الإلكتروني) للشركات التي تمارس أنشطتها في البيئة المحلية من تقييم الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني ومن مواكبة التطورات الحاصلة في التحول الرقمي بالعمليات المالية. إذ سجلت مقدار التأثير المباشر للمتغير (إجراءات التدقيق الداخلي) البالغ (33.3%) في التزام شركات الدفع الإلكتروني بالضوابط الرقابية والإجراءات الخاصة بالدفع الإلكتروني المعمول به. كما استطاع هذا التأثير أن يفسر من التغيرات التي يحدثها من خلال معامل التحديد الذي سجل (46.6%). وبذلك تم إثبات معنوية العلاقة والتأثير بين متغيرات البحث.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تعد العلاقة بين إجراءات التدقيق الداخلي وضوابط الدفع الإلكتروني محوراً أساسيا ومهماً، إذ تسهم هذه العلاقة في تعزيز فعالية الأنظمة المالية وضمان حماية العمليات الإلكترونية من المخاطر في الوحدة الاقتصادية.

2. يعد نظام الدفع الإلكتروني ذو أهمية بالغة متمثلة في مواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الخدمة المصرفية وكذلك في تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن والذي يحقق بدوره الاستمرارية للمصارف المصدرة لتلك البطاقات.
3. يتعرض الدفع الإلكتروني لمجموعة من المخاطر أسوةً بباقي الأنشطة المصرفية وأن درجة خطر كل نوع يعتمد على الإجراءات المتخذة من قبل المصارف في مواجه تلك المخاطر.

ثانياً. التوصيات: ويمكن بيان أهم التوصيات المتعلقة بالبحث وكالآتي:

1. العمل على تطوير وتحديث إجراءات التدقيق الداخلي في مراقبة الالتزام بضوابط الدفع الإلكتروني في الوحدات الاقتصادية للسيطرة ومواجهة المخاطر الحالية والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية
2. تكييف أنظمة الدفع الإلكتروني لمواكبة التطورات التكنولوجيا الحاصلة دوليا وتطبيقها محلياً.
3. ضرورة قيام المصارف بتقييم وتحديث نظام الرقابة على الأنظمة الإلكترونية المستخدمة بصورة مستمرة والقيام بتحديثها وإدخال أنظمة جديدة لتفادي تعرض الشركة للمخاطر المحتملة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ال صخي، أحمد محمد اتيه. 2022. "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل جائحة كورونا وانعكاسه على قيمة الوحدات الاقتصادية العراقية" مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
2. الجوهر، وآخرون، الاتجاهات الحديثة في التدقيق والرقابة وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات المحلية، الطبعة الثانية، بغداد، العراق، (2021).
3. أحمد عبد السميع، 2008، مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون ص 75.
4. إسماعيل، علاء إبراهيم. 2018"نظام الدفع الإلكتروني وتأثيره في تطوير الخدمة التأمينية مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
5. البارودي، شيرين بدري، "ابتكارات أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة وفعالية السياسة النقدية مع إشارة خاصة إلى تجربة البنك المركزي العراقي"، بحث منشور، مجلة البنك المركزي العراقي، المجلد 8، العدد 31، 2012.
6. بحاش، فاطمية، 2017 "دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة.
7. بدر، إسراء زهير، 009 2، "العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في جودة العمل التدقيقي" المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، العراق.
8. بعوج، فاطمة، 2015."دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، السكرة، الجزائر.
9. الحبو، عبد السلام حبو محمد، تقويم وظيفة التدقيق الداخلي وفقاً لمعايير الداخلي الدولية IIA في مديرية بلديات محافظة نينوى بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العدد (1)، 2019.
10. حسين، ماجد حميد، 2023، "تأثر خدمة توطين الرواتب في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية" مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

11. حمازيه، فارس. 2018. "دور التدقيق الداخلي في المساعدة على إدارة المخاطر في المؤسسات" جامعة أم البواقي، الجزائر.
12. الدليل الاسترشادي لوحدات التدقيق الداخلي "ديوان الرقابة المالية الاتحادي"2019
13. راضي، نور علي (ضوابط الرقابة الداخلية في نظام المدفوعات الإلكترونية ونظام تبادل المعلومات الائتمانية) مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة (42) العدد (121)2019.
14. الساجي، دينا (دور وسائل الدفع الإلكترونية في تسهيل المعاملات المالية في مدينة أربيل) مجلة جامعة جيهان، أربيل، المجلد الثالث، العدد (1) 2019.
15. السلطاني، مريم علوان جاسم. 2020. "دور التدقيق الداخلي في الكشف عن حالات الفساد وانعكاسه على جودة المعلومات المحاسبية" كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
16. الشمري، مروة عبد الحسين عبد إبراهيم. (2019). " تأثير مخاطر التسوية الإجمالية الآنية في الأداء المصرفي" مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
17. عبد اللطيف، قابة، أحمد، نيش. 2024" دور التسويق المصرفي في فعالية وسائل الدفع الإلكتروني " جامعة الشيخ الشهيد العربي التبسي – تبسة-الجزائر.
18. العجيلي، عماد حمزة عبد.2022."دور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء المستدام وتأثيره على جودة التقارير المالية "كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق .
19. فليح، محمد زامل. 2018. " دور جودة التدقيق الداخلي في تخفيض ممارسات التلاعب بالأرباح بحث تطبيقي في عينة من الشركات العامة العراقية" مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
20. كاظم، حيدر كريم، 2021 " تكييف معايير التدقيق الداخلي الدولية لتطبيقها في الوحدات الحكومية بحث تطبيقي في المديرية العامة لتربية النجف الاشرف، بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 26، العدد 26.
21. مجيد، حيدر كامل (واقع وسائل الدفع الإلكترونية في العراق للمدة (2010-2018) المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد 69، 2021.
22. محمد، شذى كريم.2023." دور مراقب الامتثال في الرقابة على أدوات الدفع الإلكتروني" مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
23. المعايير العالمية للتدقيق الداخلي (IIA) لسنة 2024.
24. هشام، عشور. 2020. "مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في الشركة وانعكاسه على تجسيد متطلبات حوكمة النوادي الرياضية" مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر جامعة محمد بوضياف.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Acharya, Sadiksha, (2021), Agile Auditing for Increasing Efficiency, International Journal of Auditing and Accounting Studies, Volume 3, Number 1, Academic Open Access Publishing, ARF, INDIA.
2. AL-Saji, (2018). he Role of Electronic Payment Methods in Facilitating Money Transactions in Erbil City.
3. Anderson, U. L., & al. (2017). Internal Auditing Assurance & Advisory Services (4th edition ed.). USA: The Internal Audit Foundation

4. Appiah & Agyemang (2004). El ectronic Retail Payment Systems: User Acceptability and Payment Problems in GHANA
5. John Sylvester Afaha, "Electronic Payment Systems (E-payments) and Nigeria Economic Growth", European Business, Management, VOL.5, NO.6, 2019.
6. Kontogeorgis, G.2018.The Role of Internal Audit Function on Corporate Governance and Management. Internationil journal of Accounting and Financial Reporting,8(4),100-114.
7. Louwers, Timothy J; Ramsay, Robert J; Sinason, David H; Strawser, Jerry R; Thibodeau, Jay C;(2014), "Auditing & Assurance Ser vices"
8. Nzechukwu , p.o.(2016). Internal Audit Practice from A to Z.Auerbach Publisations.
9. Păunescu, Mirela ;(2020), "Auditul Intern: Academia De Studii Economice Din București, Ceccar", Business Review Issn 26688921, IssnL,26688921, N0,3/ Http://Www.Ceccarbusinessr eview.